|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| PCT/WG/7/11 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| التاريخ: 30 أبريل 2014 |

معاهدة التعاون بشأن البراءات

الفريق العامل

الدورة السابعة

جنيف، من 10 إلى 13 يونيو 2014

ملاحظات الأطراف الأخرى

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

**ملخص**

1. بدأ العمل بنظام ملاحظات الأطراف الأخرى منذ يوليو 2012. وقد طُبِّق النظامُ على عدد كبير من الطلبات الدولية، وإن كانت نسبة صغيرة جداً من المجموع الكلي، وفقاً للتوقعات وتمشياً مع الأنظمة الوطنية لملاحظات الأطراف الأخرى.
2. ولم يُرفَض سوى عدد قليل من الملاحظات لكونها مخالفة لشروط النظام، ولا تتعلق أي من حالات الرفض هذه بأمور يمكن اعتبارها إساءةً متعمدةً لاستخدام النظام.
3. ويُوصى بتعديل النظام ليسمح بإبداء تعليقات أكثر تفصيلاً. وينبغي أن تتّخذ المكاتبُ المُعيَّنة الخطوات اللازمة لضمان إتاحة الملاحظات للفاحصين في المرحلة الوطنية.
4. ومن المُرجح أن يوصي المكتب الدولي في المستقبل أيضاً بتوسيع النظام للسماح بإبداء تعليقات على أمور أخرى، مثل الوضوح وإمكانية التطبيق الصناعي وكِفاية الوصف، ولكن يوصي بإرجاء ذلك إلى أن تزداد الخبرة المكتسبة من معالجة الملاحظات الحالية في المرحلة الوطنية.

**استخدام النظام**

1. طُبِّق النظام، كما كان مُتوقَّعاً، على نسبة صغيرة من الطلبات الدولية، كحال معظم الأنظمة الوطنية لملاحظات الأطراف الأخرى. وهناك أسباب شتى – إيجابية وسلبية – قد تحول دون استخدام الأطراف الأخرى للنظام:
	1. ربما يعرض بالفعل تقريرُ البحث الدولي معظم التقنية الصناعية السابقة البالغة الأهمية، مما قد يؤثر في صحة الطلب الدولي؛
	2. وقد لا تكون الأطراف الأخرى على علم بالطلب الدولي؛
	3. وقد لا تكون الأطراف الأخرى على علم بنظام ملاحظات الأطراف الأخرى لمعاهدة التعاون بشأن البراءات؛
	4. وربما ترى الأطراف الأخرى أن من الأفضل أن تحتفظ بحالة التقنية الصناعية السابقة التي تعلمها لاستخدامها، إذا لزم الأمر، في مرحلة لاحقة عندما تكون قادرةً على تقديم شروح أكثر تفصيلاً أو تكون طرفاً فاعلاً في إجراءات الاعتراض أو البطلان القضائية.
2. والأمل معقود على أن يكون أول الأسباب السابقة هو أحد أهم العوامل. فالمعرفة واستخدام النظام في ازدياد مستمر. ويوضح الشكل 1 الوارد أدناه عدد الملاحظات التي قُدِّمت كل شهر بدءاً من يوليو 2012 إلى فبراير 2014. ويرى المكتب الدولي بِوجه عام أن النظام يُستخدَم بما يكفي للدلالة على أن الأطراف الأخرى تعتبره مفيداً. والمشكلة الرئيسية في الوقت الحاضر هي ضمان تسليم المعلومات بشكل فعال إلى المكاتب المُعيَّنة في شكل تجده مفيداً.

0

5

10

15

20

25

30

35

40

**عدد الملاحظات**

**الشهر**

*الشكل 1: عدد الملاحظات في كل شهر*

1. وقد قُبِلَت، حتى نهاية شهر فبراير 2014، 346 ملاحظةً من أطراف أخرى على 314 طلباً دولياً، ورُفِضت 18 ملاحظة أخرى. وكان السبب الأكثر شيوعاً للرفض هو الاحتواء على شُروح طويلة لأهمية الاستشهادات في شكل وثائق مُرفقة. ورُفِض عددٌ قليلٌ من الملاحظات بسبب احتوائها على أمر لا يتعلق بالجدّة والخطوة الابتكارية، كتعليقات على الملكية أو حق مودع الطلب في التقدُّم به. ومعظم تلك الملاحظات المرفقة بها شُروح لأهمية الاستشهادات أُعيد فيما بعد تقديمها في الشكل المتوقع، وأُضيفت إلى مجموع الملاحظات المقبولة.
2. وقُدِّمت 277 ملاحظةً (80.1%) من دون اسم.
3. ووردت 319 ملاحظةً (92.2%) باللغة الإنكليزية؛ ووردت ملاحظات أخرى باللغات اليابانية (15)، والفرنسية (6)، والألمانية (3)، والإسبانية (2)، والبرتغالية (1). وسوف تصبح واجهة المستخدم الخاصة بملاحظات الأطراف الأخرى متاحةً قريباً بلغات شتّى، مما قد يؤثر في هذا التوزيع في المستقبل.
4. وكان أكبر عدد من الملاحظات التي أُبدِيَت على طلب دولي واحد هو ثلاث ملاحظات (ثلاثة تكرارات). وكان أكبر عدد من الوثائق المُستشهَد بها في الملاحظات الخاصة بطلب دولي واحد هو 22 وثيقةً؛ ولم يزد إجمالي عدد الوثائق المُستشهَد بها على 10 وثائق إلا في ملاحظات تسعة طلبات دولية.
5. وبلغ إجمالي عدد الوثائق المُستشهَد بها في ملاحظات الأطراف الأخرى 1223 وثيقةً، منها 779 وثيقة (63.7%) كانت عبارة عن وثائق براءات. ويمكن إدخال مراجع سندات غير البراءات ضمن 7 فئات مختلفة من الوثائق وُزِّعت على النحو المُبيَّن في الشكل 2 أدناه.

0

20

40

60

80

100

120

140

160

180

200

ملكية فكرية

أخرى مُسجَّلة

كتاب

وقائع

مؤتمرات

مقال

دوري

صفحة شبكية

مرجع

على الإنترنت

غير ذلك

**عدد الوثائق المُستشهَد بها**

**نوع الوثيقة المُستشهَد بها**

*الشكل 2: توزيع أنواع سندات غير البراءات المُشار إليها في الملاحظات*

1. وجرى تحميل نُسخ من بعض الوثائق المُستشهَد بها على الأقل مع 93.8% من الملاحظات، بما في ذلك جُلّ سندات غير البراءات المُستشهَد بها. ولم تُوضَع هذه النُسخ في قاعدة بيانات ركن البراءات (PATENTSCOPE) لأسباب تتعلق بحق المؤلف، ولكنها متاحة لمودع الطلب والإدارات الدولية والمكاتب المُعيَّنة.
2. وقد طُبِّق النظام على طلبات دولية في مجموعة متنوعة من المجالات التقنية، ولكن كان القدر الأكبر في الأصناف الفرعية التالية للتصنيف الدولي للبراءات:
3. C07D: مركبات متغايرة الحلقة؛
4. A61K: مستحضرات لأغراض طبية أو أغراض تتعلق بالأسنان أو أغراض مواد التجميل؛
5. A01N: حفظ جثث البشر أو الحيوانات أو النباتات أو أجزاء منها؛ مبيدات الآفات الأحيائية، كالمطهرات، أو كالمبيدات الحشرية أو كمبيدات الأعشاب؛ المواد الطاردة أو الجاذبة للحشرات؛ مُنظِّمات نمو النبات.
6. وتُودَع نسبة كبيرة (28%) من الملاحظات في الشهر الثامن والعشرين اعتباراً من تاريخ الأولوية (المهلة الزمنية هي نهاية الشهر الثامن والعشرين). وليس من الواضح هل يرجع هذا في المقام الأول إلى الوقت اللازم للاطلاع على طلب براءة واتخاذ قرار بشأن تقديم ملاحظات من عدمه، أم أن الأطراف الأخرى تسعى عن قصد إلى تقليل وقت مودع الطلب لتنظر بفعالية إن كان لا يزال يستحق دخول المرحلة الوطنية أم لا. ويوضح الشكل 3 أدناه توزيع الأوقات التي وردت فيها الملاحظات اعتباراً من تاريخ الأولوية.

*الشكل 3: توزيع الملاحظات حسب الشهر اعتباراً من تاريخ الأولوية*

0

10

20

30

40

50

60

70

80

90

100

< 19

19

20

21

22

23

24

25

26

27

28

**عدد الملاحظات**

**الأشهر اعتباراً من تاريخ الأولوية**

**التأثير في معالجة المرحلة الدولية**

1. لم تُقدَّم سوى 10 ملاحظات (2.9 في المائة) قبل أن يتلقى المكتب الدولي تقرير البحث الدولي، وكان التقرير في كثير من هذه الحالات مُعدَّاً بالفعل ويمر بمرحلة الإرسال. ويبدو أن بضع ملاحظات جعلت المُودع يطالب بإجراء فحص تمهيدي دولي؛ ويبدو، من البيانات المتاحة حالياً (التي قد لا تكون كاملةً)، أنه لم تُقدم سوى 3 مطالبات بعد إبداء ملاحظات الأطراف الأخرى. ومن المُرجَّح أن يحدث ذلك في معظم الأحيان؛ لأن المهلة المُحدَّدة لتقديم مطالبة قد انتهت في الغالب قبل تقديم أي ملاحظة. ولذلك لم يُؤخذ في الاعتبار في التقرير التمهيدي الدولي بشأن قابلية استصدار براءة سوى ملاحظات قليلة جداً.

**ملاحظة نموذجية**

1. يحتوي المرفق على نموذج لملاحظة مُقدَّمة من طرف آخر تضم عدداً من أنواع مختلفة من الوثائق المُستشهَد بها لتوضيح كمية المعلومات التي يمكن إدخالها والطريقة التي تُقدَّم بها.

**التعقيبات المستقاة من المستخدمين**

1. كانت التعقيبات المستقاة من الأطراف الأخرى التي استخدمت النظام إيجابيةً بوجه عام حتى الآن. وفيما يلي الشواغل الرئيسية التي أُثيرت:
2. إدخال الملاحظات مع أكثر من وثيقة أو وثيقتين من الوثائق المُستشهَد بها يستغرق وقتاً طويلاً. وليس من السهل دائماً إتمام المهمة في جلسة واحدة، ولأنها خدمة تُجرى عبر شبكة الإنترنت، تُثار المخاوف من ضياع قدر كبير من العمل إذا انقطع الاتصال بالإنترنت أو حدث أي خطأ آخر. ويُعالَج ذلك عن طريق السماح بحفظ الملاحظات في شكل مسودات يمكن أن تُستأنف في جلسة لاحقة. ومن المتوقع أن يصبح هذا التحسين متاحاً في موعد اجتماع الفريق العامل تقريباً.
3. والحد الأقصى – الذي يبلغ 500 حرف – المسموح به لتقديم "شرح موجز لأهمية" كل استشهاد قليلٌ جداً مقارنةً بالشروح التي تُقدَّم عادةً في الأنظمة الوطنية لملاحظات الأطراف الأخرى. علاوة على أن كون الحقول التي تبلغ 500 حرف مرتبطة على وجه التحديد بالاستشهادات الفردية قد يجعل من الصعب شرح مسائل الخطوة الابتكارية.
4. وعدم جواز إدخال أي شيء سوى النص العادي في الشرح الموجز لأهمية الوثيقة يمكن أن يجعل من الصعب إدخال المعادلات وغيرها من الأمور التي قد تساعد على توضيح أهمية وثيقة مُستشهَد بها في ظروف معينة.

**الاستخدام من قِبل المكاتب المُعيَّنة**

1. أفادت مكاتب مُعيَّنة عديدة أن الفحص الوطني قد بدأ بشأن عدد قليل من الطلبات الدولية حيث قُدِّمت ملاحظات الأطراف الأخرى ووُضِعت الملاحظات في الاعتبار. وقد استُشهد، في ثلثي الحالات تقريباً، بوثيقة واحدة على الأقل من ملاحظات الأطراف الأخرى لأغراض الجدّة أو الخطوة الابتكارية، إضافةً إلى الوثائق التي عُثر عليها نتيجةً للبحث الدولي أو الوطني. ولكن لم يبدأ بعدُ الفحص الوطني للطلبات الدولية ذات الصلة في معظم الحالات التي حدث فيها دخول المرحلة الوطنية. ولذلك لا يزال من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات ذات مغزى بشأن مدى استفادة الفاحصين من ملاحظات الأطراف الأخرى الدولية في المساعدة على رفض المطالبات أو تضييق نطاقها.
2. وتتمثل التعليقات الرئيسية حالياً في أن بعض المكاتب المُعيَّنة قد وجدت صعوبة في ضمان توجيه عناية الفاحصين في المرحلة الوطنية إلى الملاحظات على نحو موثوق به. وعدد الملاحظات ليس كبيراً بما يكفي بالنسبة لكثير من المكاتب لأتمتة عمليتي استرجاعها وإدراجها في ملف الفحص الوطني أتمتةً كاملةً. ولم تُراعَى بضع ملاحظات في الإجراء الوطني الأول نتيجةً لهذه الصعوبات الإدارية.
3. وتوجد حالياً طريقتان رئيستان لتلقي الملاحظات:

(أ) قد تُقرر المكاتب المُعيَّنة تلقي جميع الملاحظات إلكترونياً كحزمة واحدة عبر نظام التبادل الآمن للوثائق الإلكترونية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-EDI)، الذي يضم المعلومات المُنظَّمة في نسق XML، إضافةً إلى نُسخ من أي وثائق مُستشهَد بها جرى تحميلها إلى جانب الملاحظة، مما يسمح بالاستيراد المباشر للوثائق والبيانات إلى الأنظمة الوطنية لكي يستخدمها الفاحص بسهولة. وقد اختار حتى الآن 12 مكتباً مُعيَّناً تلقي المعلومات بهذه الطريقة.

(ب) وتتلقى مكاتب مُعيَّنة أخرى ملاحظات الأطراف الأخرى عند دخول المرحلة الوطنية، وذلك إما باستخدام قاعدة بيانات ركن البراءات أو الخدمات الشبكية المؤتمته لقاعدة بيانات ركن البراءات (وعادةً ما يكون ذلك في نفس وقت استردادها لمتن الطلب، وتقرير البحث الدولي، والتقرير التمهيدي الدولي بشأن قابلية استصدار براءة بالطريقة نفسها). وهذا الأسلوب أكثر فاعليةً نظراً لأنه يتفادى تلقي أعداد كبيرة من الوثائق التي لن تكون أبداً ذات صلة لأن الطلب الدولي قد لا يدخل المرحلة الوطنية على الإطلاق. بيد أن الوثائق المُستشهَد بها لا تكون متاحة من خلال هذه الخدمات، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق التقدم يدوياً بطلب إلى المكتب الدولي. والخدمات الإلكترونية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات المُقدَّمة للمكاتب المُعيَّنة سوف تكون متاحةً في خريف عام 2014، مما سيسمح لهذه المكاتب باسترداد الوثائق المُستشهَد بها من ملف المكتب الدولي عند الطلب.

1. ويود المكتب الدولي مبدئيّاً أن يُقدِّم خدمةً تكون أكثر تفصيلاً حسب الاحتياجات للدفع بالملاحظات والوثائق المُستشهَد بها إلى المكاتب المُعيَّنة متى دخل الطلب الدولي المرحلة الوطنية. بيد أن معلومات النوعية وتوقيت دخول المرحلة الوطنية التي يتلقاها المكتب الدولي من المكاتب المُعيَّنة ليست كافيةً في الوقت الحاضر لضمان أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تسليم الملاحظات في وقت ستكون فيه مفيدةً.
2. ويُلاحَظ أن مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية نفسه لا يسترجع ملاحظات الأطراف الأخرى لأنها ليست متوافقةً مع القانون الوطني الخاص بملاحظات الأطراف الأخرى، الذي يتضمن شروطاً صارمةً بشأن شكل هذه الملاحظات، ويشترط في بعض الحالات دفع رسم ما. ومن الناحية الأخرى، ينبغي عادةً لمودع الطلب أن يُوجِّه عناية الفاحص إلى أي استشهادات ذات صلة نتيجةً للشرط الذي يُلزِم مودع الطلب بالإفصاح عن حالة التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة التي يكون على علم بها، مع إمكانية إعلان بطلان البراءة في وقت لاحق في حالة عدم قيامه بذلك.

**التطورات المستقبلية المُستهدَفة**

1. إن الوثائق المُستشهَد بها في ملاحظات الأطراف الأخرى تُسجَّل في نسق مُنظَّم، بناءً على المعيار ST.36 لتسجيل الوثائق في نسق XML لأغراض تقارير البحث. ومن المُستهدَف تقديم أنظمة تسمح لمودعي الطلبات والمكاتب والأطراف الأخرى بما يلي، حالما ترد كمية كافية من تقارير البحث الدولي في أنساق مُنظَّمة مماثلة:

(أ) عرض قائمة على شبكة الإنترنت بجميع الوثائق المُستشهَد بها لطلب دولي ما، سواء من تقرير بحث دولي أو تقرير فحص تمهيدي دولي أو ملاحظة طرف آخر؛ وسوف تتضمن القائمة روابط تُفضي إلى نُسخ من وثائق البراءات أو غيرها من الوثائق حيثما وُجد عنوان شبكي صالح، فضلاً عن معلومات المواءمة الأسرية لوثائق البراءات، للمساعدة في العثور على إفصاحات مكافئة باللغات التي قد تكون أكثر ملاءمة للقارئ؛ ومن المرجح أن تشتمل التطورات اللاحقة على ترجمة آلية للشروح الموجزة لأهمية الاستشهادات؛

(ب) وتنزيل المعلومات في نسق مُنظَّم يمكن استيراده إلى أنظمة أخرى حسب الاقتضاء؛

(ج) واختيار بعض الوثائق المُستشهَد بها أو كلها لتوضع في شكل قائمة مُبسَّطة، مما يسمح لمودع الطلب بأن يلبي على نحو أسهل شروط الإفصاح التي تضعها المكاتب، مثل مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، التي تشترط على مودع الطلب أن يُقدِّم قائمةً بأي تقنية صناعية سابقة ذات صلة يكون على علم بها.

**التوصيات**

1. يوصي المكتب الدولي بزيادة كبيرة للحد الأقصى – الذي يبلغ 500 حرف – المسموح به لتقديم "شرح موجز لأهمية" كل وثيقة مُستشهَد بها (كأن يبلغ مثلاً 5000 أو 10000 حرف):

(أ) رغم أن من الأفضل غالباً اختزال الوثائق إلى أقل قدر ممكن لتوضيح الفكرة على نحو فعال، فإنه في تلك الحالات التي رُفِضت فيها وثيقة تم تحميلها مع شروح إضافية، بدا بوجه عام أن الشروح التي رُفِضت كانت مفيدةً في شرح أهمية الوثيقة أكثر من الملخصات التي تبلغ 500 حرف التي حلت محلها فيما بعد.

(ب) وإذا كانت المكاتب المُعيَّنة لا تزال يساورها قلق بشأن احتمال تقديم شروح فارعة الطول لأهمية الوثائق، فمن الممكن استحداث أساليب بديلة لعرض المعلومات، بحيث لا تُعرض سوى البيانات الببليوغرافية اللازمة لتحديد الاستشهادات في قسم "تقديمى"، ويُترك العرض الأطول في الخلف للرجوع إليه إذا لزم الأمر فقط.

1. ويوصي المكتب الدولي بأن يُشجِّع النظامُ بشدة على استخدام النماذج المنسقة الحالية لإدخال الشروح الموجزة لأهمية الوثائق، ولكنه يوصي بألا تُحظرَ تلك الشروح الإضافية التي تُحمَّل، لا سيما عندما يتطلب الشرح استخدام معادلات أو غيرها من التنسيقات المعقدة.
2. ويوصي المكتب الدولي باكتساب مزيد من الخبرة في استخدام ملاحظات الأطراف الأخرى في المرحلة الوطنية قبل توسيع نطاق النظام للسماح أيضاً بإبداء ملاحظات بشأن الوضوح وإمكانية التطبيق الصناعي وكفاية الإفصاح. ويُعتقد أن هذه الملاحظات ستكون مُستحسَنةً من حيث المبدأ، ولكن سيكون من المفيد وجود تعقيبات إضافية بشأن كيفية استخدام الفاحصين للنموذج الحالي من أجل تصميم نظام يُشجِّع على تقديم المعلومات بأسهل طريقة.
3. *والفريق العامل مدعوٌ إلى:*

*"1" التعليق على استخدام نظام ملاحظات الأطراف الأخرى حتى الآن؛*

*"2" والإشارة إلى التحسينات التي قد يُرغب فيها للتأكد من أن الملاحظات يمكن استخدامها بشكل فعال كجزء من معالجة المرحلة الوطنية؛*

*"3" والموافقة على التوصيات التي قدمها المكتب الدولي في الفقرات 24 و25 و26 أعلاه.*

[يلي ذلك المرفق]

ملاحظة نموذجية من طرف آخر







[نهاية المرفق والوثيقة]